فصل[١]

وأما قوله: التعجب استعظام للمتعجب منه.

فيقال: نعم، وقد يكون مقرونا بجهلٍ بسبب (التعجب)[٢]، وقد يكون لـمّا خرج عن نظائره، والله تعالى بكل شيء عليم، فلا يجوز عليه أن لا يعلم سبب ما تعجب منه، بل يُتعجب (منه)[٣] لخروجه عن نظائره تعظيما له، والله تعالى يعظم ما هو عظيم إما (لعَظمَه)[٤] [سببه][٥] أو لعظمته، فإنه وَصَفَ بعضُ الخيرِ (بأنه)[٦] عظيم، و وصف بعض الشر بأنه عظيم فقال تعالى: ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾[٧]، وقال [تعالى][٨]: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾[٩]، وقال [تعالى][١٠]: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[١١]، وقال

(١) الفصل الثاني عشر – في (ر):عنوان "تفنيد زعمهم في التعجب أنه استعظام للمتعجب منه"، و(م): عنوان "تعجب الله لعلمه بعظمة ما يتعجب منه"

(٢) في (ظ):"ما تعجب منه المستعجب " ،وفي(ظك):" المتعجب منه".

(٣) زيادة في (ظك).

(٤) في (ر): "العظمة".

(٥) زيادة في (ظك).

(٦) في (ظ): "فأنه".

(٧) سورة التوبة: ١٢٩.

(٨) زيادة في (ظ).

(٩) سورة الحجر: ٨٧.

(١٠) زيادة في (ظ).

(١١) سورة النساء: ٦٦ – ٦٧.

[تعالى][(١)]: ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴾[(٢)] وقال [تعالى][(٣)]: ﴿ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾[(٤)]، ولهذا قال تعالى: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾[(٥)] على قراءة (الضم)[(٦)] (فهنا)[(٧)] هو عجب من كفرهم مع

(١) زيادة في (ظ).

(٢) سورة النور: ١٦.

(٣) زيادة في (ظ).

(٤) سورة لقمان: ١٣.

(٥) سورة الصافات: ١٢

(٦) في (ظ): "الظم".

قال الطبري في تفسيره: اختلفت القرّاء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الكوفة:(بلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ) بضم التاء من عجبت، بمعنى: بل عظم، عندي وكبر اتخاذهم لي شريكا، وتكذيبهم تنزيلي وهم يسخرون. وقرأ ذلك عامة قراء المدينة والبصرة وبعض قراء الكوفة (بَلْ عَجِبْتَ) بفتح التاء بمعنى: بل عجبت أنت يا محمد ويسخرون من هذا القرآن. والصواب من القول في ذلك أن يقال: إنهما قراءتان مشهورتان في قراء الأمصار، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب. فإن قال قائل: وكيف يكون مصيبا القارئ بهما مع اختلاف معنييهما، قيل: إنهما وإن اختلف معنياهما فكل واحد من معنييه صحيح، قد عجب محمد مما أعطاه الله من الفضل، وسخر منه أهل الشرك بالله، وقد عجب ربنا من عظيم ما قاله المشركون في الله، وسَخِر المشركون بما قالوه.

تفسير الطبري (٥١٣/١٩)، وأنظر: الدر المصون في علم الكتاب المكنون (١ / ٤٨٥١)، حجة القراءات (١ / ٦٠٧).

(٧) في (ظ): "فهن"، وفي (ظك): "فهاهنا".

وضوح الأدلة، وقال النبي صلى الله عليه وسلم للذي آثر هو[١] وامرأته[٢] (ضيفهما)[٣]: " لقد عجب الله [وفي لفظ في الصحيح " لقد ضحك الله الليلة من (صنعكما)[٤] البارحة"[٥]][٦]، وقال: " إن الرب ليعجب من عبده إذا قال رب اغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، يقول [الله][٧] علم عبدي أنه لا يغفر الذنوب إلا أنا"[٨]، وقال: "عجب ربك من شاب ليست له

(١) هو أبو طلحة الأنصاري: زيد بن سهل بن الأسود النجاري الانصاري . صحابي، من الشجعان الرماة المعدودين في الجاهلية والإسلام، مولده في المدينة سنة (٣٦ ق هـ) ولما ظهر الإسلام كان من كبار أنصاره، فشهد العقبة وبدرا وأحدا والخندق وسائر المشاهد، وكان جهير الصوت، وفي الحديث: لصوت أبي طلحة في الجيش خير من ألف رجل، وكان ردف رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر، توفي في المدينة سنة (٣٤ هـ).

انظر: الاستيعاب (٢٤٥/١)، الأعلام (٣ / ٥٨).

(٢) هي أم سليم والدة أنس بم مالك رضي الله عنهم جميعا الرميصاء وقيل الغميصاء وهي أم أنس بن مالك، وهي امرأة أبي طلحة وهي بكنيتها أشهر.

أنظر: أسد الغابة (١ / ١٣٥٤)، الإصابة (٧ / ٦٥٦).

(٣) في (ظ): "لضيفهما"، وفي(ظك): "بضيفهما".

(٤) في (ظ): "صنيعكما".

(٥) انظر: صحيح البخاري: ٦٥- كتاب التفسير / ٦- باب قوله (ويؤثرون على أنفسهم) / رقم الصفحة (٤١٨) / رقم الحديث (٤٨٨٩).

(٦) في (ظك): " من صنعكما البارحة ".

(٧) زيادة في (ظك).

(٨) مسند أحمد بن حنبل: مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه / رقم الصفحة (١٠١/١) / رقم الحديث (٧٥٣).

قال أحمد شاكر في تعليقه على المسند: إسناده صحيح مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه / رقم الصفحة (٤٩٢/١) / رقم الحديث (٧٥٣).

وقال الألباني: صحيح.

انظر: السلسلة الصحيحة / رقم المجلد والصفحة (٤ / ٢١٠) / رقم الحديث (١٦٥٣)

صبوة "[١]، وقال: " عجب ربك من راعي غنم على رأس [جبل][٢] شظية[٣] يؤذن ويقيم، فيقول الله انظروا إلى عبدي "[٤] أو كما قال، ونحو ذلك.

(١) انظر: مسند أحمد بن حنبل: مسند عقبة بن عامر رضي الله عنه / رقم الصفحة (١٢٥٢/١) / رقم الحديث (١٧٥٠٦).

قال الألباني ضعيف.

انظر: ضعيف الجامع الصغير: المجلد الأول / حرف الألف / صفحة رقم (٢٤٠/١) / حديث رقم (١٦٥٨).

وذكره في السلسلة الصحيحة بلفظ (إن ربك ليعجب للشاب لا صبوة له) / رقم الصفحة (٨٢٤/٦) / رقم الحديث (٢٨٤٣).

(٢) ليست في (ر)(م)(ق).

(٣) الشظِيَّة: قطعة مرتفعة في رأس الجبل. والشظِيّة: الفِلْقة من العصا ونحوها والجمع الشّظايا وهو من التّشظّي: التّشعّب والتّشقّق.

انظر: النهاية (٢ / ٤٧٦)، القاموس المحيط (١٣٠٠/١)، تاج العروس (٥٧٤/١٩).

(٤) سنن أبي داود: ٤- كتاب صلاة السفر / ٣- باب الأذان في السفر / رقم الصفحة (١٣١٢/١) / رقم الحديث (١٢٠٤).

قال الألباني: صحيح.

انظر: صحيح سنن أبي داود: ٢- كتاب تفريغ صلاة السفر / ٢٧٢- باب الأذان في السفر / رقم الصفحة (٣٢٩/١) رقم الحديث (١٢٠٤).

فصل [١]

وأما قول القائل: لو كان في ملكه ما لا يريده لكان نقصا، وقول الآخر: لو قَدَر وعذّب لكان (ظالما)[٢] والظلم نقص، فيقال: أما المقالة [..][٣] الأولى فظاهرة: فإنه إذا قُدّر أنه يكون في ملكه ما لا يريده، وما لا يَقْدِر عليه، وما لا يخلقه ولا يحدثه لكان نقصا من وجوه:

أحدها أن انفراد شيء من الأشياء (عن الأحداث)[٤] نقص لو قُدّر أنه في غير ملكه فكيف في ملكه، فإنا نعلم [أنا][٥] إذا فرضنا اثنين أحدهما يحتاج إليه كل شيء، ولا يحتاج إلى شيء،

(١) الفصل الثالث عشر – في (ر): عنوان "القدرية لا يجعلونه خالقا لكل شيء ولا قادرا" و(م): عنوان "الكمال المطلق في الوحدانية"

(٢) في (ق): "ظلما".

(٣) في (ظ): كلمة مضروبة.

قال ابن تيمية: ومسألة القدر يحتاج فيها إلى الإيمان بقدر الله وإلى الإيمان بشرع الله فطائفة غلب عليهم التصديق بالأمر والنهي والوعد والوعيد فظنوا أن هذا لا يتم إلا بالتكذيب بالقدر فأخطأوا في التكذيب به وطائفة ظنت أن الإيمان بالقدر لا يتم إلا بأن يقول: إن الرب تعالى يخلق ويأمر لا لحكمه ولا لرحمة ولا يسوي بين المتماثلين بل بإرادة ترجح أحد المتماثلين لا لمرجح واشتركت الطائفتان في أن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح

وهذا أصل مذهب القدرية النفاة ولهذا قالوا: إن العبد لا يحتاج في ترجيح أحد مقدوريه على الآخر إلى مرجح يفتقر فيه إلى الله تعالى وإن الله لا يمتن على المطيع بنعمة أنعم بها عليه دون العاصي صار بها مطيعا وتوهموا أن هذا من الظلم الذي يجب نفيه وظن أولئك أنه لا يمكن أبطال قولهم إلا بأن يقال: الظلم ممتنع لذاته وأنه مهما قدر من الممكنات فهو عدل حتى تعذيب الأنبياء والصالحين وتنعيم الكفار والفاسقين إلى أمثال هذه الأمور التي خاض فيها الناس في القدر وكانت من أعظم أسباب الجهل والظلم.

أنظر: درء التعارض (٤ / ٢٩٨)

(٤) في (ظك): "عنه بالأحداث".

(٥) ليست في (ظ).

والآخر يحتاج إليه بعض الأشياء، ويستغني عنه بعضها (كان)[١] الأول أكمل، فنفس خروج شيء عن قدرته وخلقه نقص، و(هذه)[٢] دلائل الوحدانية فإن الاشتراك نقص بكل من المشتركين وليس الكمال المطلق إلا في الوحدانية.

فإنا نعلم أن من قدر بنفسه كان أكمل ممن يحتاج إلى معين، ومن فعل الجميع بنفسه (فهو)[٣] أكمل ممن له مشارك ومعاون [على][٤] فعل البعض، ومن افتقر إليه كل شيء فهو أكمل ممن استغنى عنه بعض الأشياء.

ومنها أن يقال: كونه خالقا لكل شيء وقادرا على كل شيء أكمل من كونه خالقا للبعض وقادرا على البعض.

والقدرية لا يجعلونه خالقا لكل شيء، ولا قادرا على كل شيء، والمتفلسفة القائلون بأنه علة غائية شر منهم، [فإنهم لا][٥] يجعلونه خالقا لشيء من حوادث العالم، لا لحركات الأفلاك، ولا غيرها من المتحركات، ولا خالقا لما يحدث بسبب ذلك، ولا قادرا على شيء من ذلك، [ولا عالما بتفاصيل ذلك][٦]، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلۡأَمۡرُ بَيۡنَهُنَّ لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىۡءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ

---

(١) في (ظ): "فإن".

(٢) في (ظ): "هذا من".

(٣) في (ظ): "كان".

(٤) ليست في (ظك).

(٥) في (ظ): "فإن هولاء".

(٦) ليست في (ظك).

﴿شَيْءٍ عِلْمًا﴾[1] وهؤلاء ينظرون في العالم، ولا يعلمون أن الله على كل شيء قدير و[أن الله قد][2] أحاط بكل شيء علما.

ومنها أنا إذا قدرنا مالِكين: أحدهما يريد شيئا فلا يكون [ويكون][3] ما لا يريد، والآخر لا يريد شيئا إلا [ ][4] كان، ولا يكون إلا ما يريد علمنا بالضرورة أن هذا أكمل.

[ ][5] وفي الجملة قول المثبتة (للقدرة)[6] [..][7] يتضمن أنه خالق كل شيء وربه ومليكه، وأنه على كل شيء قدير، وأنه ما شاء كان [..][8] فيقتضي كمال خلقه وقدرته ومشيئته ونفاة القدر يسلبونه هذه الكمالات.

[ ][9] وأما قوله: إن التعذيب على (المقدر)[10] ظلم منه، فهذه (دعوى مجردة)[11] ليس معهم فيها إلا [مجرد][12] قياس الرب [تعالى][13] على أنفسهم، ولا يقول عاقل إن كل ما [..][14]

---

(١) الطلاق: ١٢.

(٢) في (ظك): "لا أنه".

(٣) ليست في (ظ).

(٤) في (ظ): زيادة "أن".

(٥) في (ر): عنوان "يمتنع وقوع الظلم من الله لأن العدل والرحمة من لوازم ذاته"

(٦) في (ظك)(ظ): "للقدر".

(٧) في (ظك) كلمة مضروبة.

(٨) في (ظ): كلمة مضروبة.

(٩) في (م): عنوان "امتناع الظلم من الله تعالى"

(١٠) في (ظ): "القدر"، وفي (ظك): "المقدور".

(١١) في (ظك): "مجرد دعوى".

(١٢) زيادة في (ظك).

(١٣) زيادة في (ظ).

(١٤) في (ظك) كلمة مضروبة.

كان نقصا من أي موجود [كان][1] لزم أن يكون نقصا من الله [تعالى][2]، بل ولا (يقبح)[3] هذا من الإنسان مطلقا، بل إذا كان له مصلحة في تعذيب بعض (الحيوان)[4]، وأن يفعل به ما فيه تعذيب له حسن ذلك منه، كالذي يصنع القز[5] فإنه هو الذي يسعى في أن دود القز ينسجه ثم يسعى في أن يلقى في الشمس ليحصل له المقصود من القز، وهو هنا [له][6] (سعي)[7] في حركة الدود التي كانت سبب تعذيبه.

وكذلك الذي يسعى [في أن][8] (يتوالد)[9] له ماشية، و(تبيض)[10] له دجاج، ثم يذبح ذلك لينتفع به، فقد تسبب في وجود ذلك الحيوان تسببا أفضى إلى عذابه، لمصلحة له في ذلك.

ففي الجملة الإنسان يحسن منه إيلام الحيوان لمصلحة راجحة في ذلك، فليس جنس هذا مذموما ولا قبيحا ولا ظلما وإن كان من ذلك ما هو ظلم.

---

(١) ليست في (ظ).

(٢) زيادة في (ظ).

(٣) في (ر)و(م): "ينتج".

(٤) في (ظ): "الحيوانات" .

(٥) القز من القزية وهي أجناس من الحشرات فيها أنواع تحوك صلجات وأكياسا حريرية منها قزية التوت وتسمى دودة القز تربى على ورق التوت ومنها قزية البلوط تغذى بورق البلوط وتنسج حريرا جيدا في الهند ومنها أنواع مضرة بمختلف الشجر.

انظر: المعجم الوسيط (٧٣٣/١)

(٦) ليست في (ر)(م).

(٧) في (ظ): "يسعى".

(٨) ليست في (ظك).

(٩) في (ظ): "توالد"، وفي (ظك): "ليتوالد".

(١٠) في (ظ): "يبيض".

[وحينئذ][1] فالظلم من الله إما أن يقال: هو ممتنع لذاته، لأن الظلم تصرف المتصرف في غير ملكه والله له كل شيء، أو الظلم مخالفة الأمر الذي (تجب)[2] طاعته، والله تعالى يمتنع منه التصرف في ملك غيره (أو)[3] مخالفة أمر من يجب عليه طاعته، فإذا كان الظلم ليس إلا هذا (أو)[4] هذا امتنع الظلم منه.

وإما أن يقال: هو ممكن لكنه سبحانه لا يفعله لغناه وعلمه بقبحه، ولإخباره أنه لا يفعله، ولكمال نفسه يمتنع (معه)[5] وقوع الظلم [منه][6]، إذ كان العدل والرحمة من لوازم ذاته، فيمتنع اتصافه بنقيض صفات الكمال التي هي من لوازمه [ ][7] على هذا القول، (فالذي)[8] (يفعله)[9] يفعله لحكمة اقتضت ذلك ،كما أن الذي يمتنع (من)[10] فعله [له][11] (لحكمة)[12] تقتضي تنزيهه عنه.

---

(١) غير واضحة في (ظك).

(٢) في (ظ): "يجب".

(٣) في (ظ): "و".

(٤) في (ظك)(ظ): "و".

(٥) في (ر)(م)(ق): "منه".

(٦) ليست في (ظ).

(٧) في (م): عنوان "جهلنا بحكمة الله في بعض الجزئيات لا يقدح في أصل حكمته "

(٨) في (ظ): "فإن الذي".

(٩) زيادة في (ظك).

(١٠) في (ظك)(ظ)(ر)(م): "منه".

(١١) زيادة في (ظك).

(١٢) في (ظك)(ق)(م): "حكمة".

[ ][1] وعلى هذا فكل ما فعله علمنا أن له فيه حكمة، وهذا يكفينا من حيث الجملة، وإن لم نعرف التفصيل، وعدم علمنا بتفصيل حكمته بمنزلة عدم علمنا [...][2] بكيفية ذاته، وكما أن ثبوت صفات الكمال له معلوم لنا، و(أما كُنْه)[3] ذاته فغير (معلومة)[4]، لنا (فلا)[5] نكذب بما علمناه [لعدم علمنا][6](بما)[7] لم نعلمه.

(وكذلك)[8] نحن نعلم أنه حكيم فيما يفعله و(يأمر به)[9] وعدم علمنا بالحكمة في بعض الجزئيات لا يقدح فيما علمناه من أصل حكمته، فلا نُكذّب بما علمناه من حكمته (لما)[10] لم (نعلمه)[11] من تفصيلها.

ونحن نعلم أن من علَم حذق أهل الحساب والطب والنحو [ولم يكن متصفا بصفاتهم التي استحقوا بها أن يكونوا من أهل الحساب والطب والنحو][12]، لم يمكنه أن يقدح فيما قالوه، لعدم علمه بتوجيهه، والعباد أبعد عن معرفة [علم][13] الله وحكمته في خلقه من معرفة عوامهم

(١) في (ر): عنوان "علمنا بحكمة الله في أفعاله وأحكامه إجمالا يدلنا على اطرادها تفصيلا"

(٢) في (ظ): جملة مضروبة.

(٣) في (ظ): "ما أمكنه".

(٤) في (ظك)(ظ): "معلوم".

(٥) في (ظك): "ولا".

(٦) زيادة في (ظك).

(٧) في (ق): "ما".

(٨) في (ظك): "فكذلك".

(٩) في (ظ)(ر): "يأمره".

(١٠) في (ر)(م)(ق): "ما".

(١١) في (ظك): "نعلم".

(١٢) ليست في (ظ).

(١٣) زيادة في (ظك).

بالحساب والطب والنحو، [فاعتراضهم (في)[1] حكمته أعظم جهلا، وتكلفا للقول بلا علم من العامي المحض إذا قدح في الحساب والطب والنحو][2] بغير علم بشيء من ذلك.

وهذا يتبين بالأصل الذي ذكرناه في الكمال وهو (إن قلنا)[3] الكمال الذي لا (نقص)[4] فيه (الممكن)[5] (الوجود)[6] يجب اتصافه به، وتنزيهه عما يناقضه، فيقال: خلق بعض الحيوان وفعله الذي يكون سببا لعذابه هل هو نقص [..][7] مطلقا أم يختلف، وأيضا فإذا كان في خلق ذلك حكمة عظيمة لا تحصل إلا بذلك فأيما أكمل تحصيل ذلك بتلك الحكمة العظيمة أو تفويتها، وأيضا فهل يمكن حصول الحكمة المطلوبة بدون [حصول][8] هذا [أم لا][9]، فهذه أمور إذا تدبرها الإنسان، علم أنه لا يمكنه أن يقول خلق فعل الحيوان الذي يكون سببا لتعذيبه نقص مطلقا.

---

(١) في (ق): "على".

(٢) ليست في (ظ).

(٣) في (ر)(م)(ق): "قولنا إن".

(٤) في (ظ): "ينقص".

(٥) في (ق): "للممكن".

(٦) في (ظك): "الوجوب".

(٧) في (ظ): كلمة مضروبة.

(٨) ليست في (ظ).

(٩) زيادة في (ظ).

[ ][1] والمثبتة للقدر قد (تجيب)[2] بجواب آخر، لكن ينازعهم الجمهور فيه، فيقولون: كونه يفعل ما يشاء و(يحكم)[3] ما يريد صفة كمال، بخلاف الذي [ ][4] يكون مأمورا منهيا، الذي يؤمر بشيء [وينهى عن شيء][5]، ويقولون إنما قبح من غيره أن يفعل ما (يشاء)[6] لما يلحقه من الضرر وهو سبحانه لا يجوز أن يلحقه ضرر، والجمهور يقولون: إذا قدرنا من يفعل ما يريد (بلا حكمة)[7] محبوبة تعود إليه، ولا رحمة وإحسان يعود إلى غيره، كان الذي يفعل لحكمة ورحمة أكمل ممن يفعل لا لحكمة ولا لرحمة.

ويقولون: إذا قدّرنا مريدا لا يميّز بين (مُراد ومُراد)[8]، ومريدا يميز بينهما، فيريد ما يَصلُح (أن يُراد)[9] وينبغي أن يراد، دون ما هو بالضد، كان هذا الثاني أكمل.

ويقولون: المأمور المنهي الذي فوقه آمر (ناهٍ)[10] هو ناقص بالنسبة إلى من ليس فوقه آمر (ناهي)[11]، [...][12] لكن إذا كان هو الآمر لنفسه بما ينبغي أن يفعل، والمحرم عليها ما لا

---

(١) في (م): عنوان "كمال الله في قدرته وحكمته ورحمته"

(٢) في (ظ): "يجيبون".

(٣) في (ظ): "يحلم".

(٤) في (ظ): زيادة "قد".

(٥) ليست في (ظ).

(٦) في (ر)(م)(ق): "شاء".

(٧) في (ظ): "بلى حكمة"، وفي (ظك): " بحكمة ".

(٨) في (ر)(م)(ق): "مراده ومراد غيره ".

(٩) في (ظ): "إن أراد".

(١٠) في (ظ)(ظك): "ناهي".

(١١) في (ظ)(ظك): "ناهي".

(١٢) في (ظك): جملة مضروبة.

ينبغي أن يفعل، و(آخر)(١) يفعل ما يريده بدون أمر ونهي من نفسه، فهذا الملتزم لأمره ونهيه الواقعين على وجه الحكمة أكمل من ذلك، و [قد](٢) قال [الله](٣) تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾(٤)، وقال: "يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا"(٥)، وقالوا أيضا: إذا قيل يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد على وجه [بيان](٦) قدرته وأنه لا مانع له، ولا يَقدر غيره أن يمنعه مراده، ولا [أن](٧) يجعله مريدا كان هذا أكمل ممن له مانع يمنعه مراده، ومعين لا يكون مريدا أو فاعلا لما يريد إلا به.

وأما إذا قيل: يفعل ما يريد باعتبار أنه لا يفعل على وجه مقتضى العلم والحكمة، بل هو (متسفه)(٨) فيما يفعله، وآخر يفعل ما يريد، لكن إرادته مقرونة بالعلم والحكمة كان هذا الثاني أكمل.

وجماع الأمر في ذلك (أن)(٩) كمال القدرة صفة كمال، وكون الإرادة نافذة لا تحتاج إلى معاون ولا يعارضها مانع وصف كمال، وأما كون الإرادة لا تميز بين مراد ومراد بل جميع الأجناس

---

(١) في (ظ): "الآخر".

(٢) ليست في (ظ).

(٣) زيادة في (ظ).

(٤) سورة الأنعام: ٥٤.

(٥) انظر: صحيح مسلم: ٤٥-كتاب البر / ١٥- باب تحريم الظلم /رقم الصفحة (١/١١٢٩) رقم الحديث (٦٥٧٢).

(٦) ليست في (ظك).

(٧) ليست في (ظ).

(٨) في (ظك)(ظ)(ر)(م): "متوسل".

(٩) وفي (ظك) "لأن".

[عندها][1] سواء، فهذا ليس بوصف كمال، بل [الإرادة][2] المميزة بين مراد ومراد (كما)[3] يقتضيه العلم والحكمة هي الموصوفة بالكمال فمن نقصه في قدرته وخلقه ومشيئته فلم يقدره [حق][4] قدره، ومن نقصه من حكمته [..][5] ورحمته فلم يقدره [حق][6] قدره، والكمال الذي يستحقه إثبات هذا وهذا.

---

(١) ليست في (ظك).

(٢) غير واضحة في (ظك).

(٣) في (ظ): "كمال".

(٤) ليست (ظ).

(٥) في (ظك) كلمة مضروبة.

(٦) ليست في (ظ).

فصل(١)

وأما منكرو النبوات(٢) وقولهم: ليس الخلق [أهلا](٣) أن يرسل الله إليهم رسولا(٤)، كما أن أطراف الناس ليسوا أهلا أن يرسل السلطان إليهم رسولا. فهذا جهل واضح في حق المخلوق والخالق فإن من أعظم ما (تحمد)(٥) به الملوك خطابهم بأنفسهم لضعفاء الرعية فكيف بإرسال

(١) الفصل الرابع عشر – في (ر) و (م): عنوان "في الرد على منكري النبوات بالعقل"

(٢) القائلون: أن إرسال الرسل عبث لأن ما يأتي به الرسول لا يخلو أما أن يكون مما يعرفه العقل أو لا يعرفه، فان جاء بما يعرفه العقل كان لا فائدة منه ولا حاجة لنا إليه ويكون في العقل غنى وكفاية، وان جاء بما لا يعرفه العقل كان حرياً به إلا يتلقى بالقبول، لأن المقبول هو الذي تدركه العقول، وقد تقدم انظر: مدارج السالكين (٦٨/١)، مجموع الفتاوى (٢٧ / ٢٨١)، فصل مختصر رد شيخ الإسلام على الأخنائي (١ / ٣٣).

(٣) ليست في (ظك).

(٤) الرسول في اللغة هو الذي أمره المرسل بأداء الرسالة بالتسليم أو القبض.

وفي الاصطلاح: إنسان بعثه الله إلى الخلق لتبليغ الأحكام، قال الكلبي والفراء كل رسول نبي من غير عكس وقالت المعتزلة لا فرق بينهما فإنه تعالى خاطب محمدا مرة بالنبي وبالرسول مرة أخرى. والنبي هو من أوحي إليه بملك أو ألهم في قلبه أو نبه بالرؤيا الصالحة.

قال ابن تيمية: الأنبياء ينبئهم الله؛ فيُخبرهم بأمره، ونهيه، وخبره. وهم يُنبئون المؤمنين بهم ما أنبأهم الله به من الخبر، والأمر، والنهي. فإن أُرسلوا إلى كفار يدعونهم إلى توحيد الله، وعبادته وحده لا شريك له، ولا بُدّ أن يكذّب الرسلَ قومٌ؛ قال تعالى: (كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُون)، وقال: (مَا يُقَالُ لَكَ إِلاَّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ)؛ فإنّ الرسل تُرسَل إلى مخالفين؛ فيكذّبهم بعضهم، وقال: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً يُوحَى إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيفَ كَانَ عَاقِبَة الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوا أَفَلا تَعْقِلُونَ حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُنْجِيه مَنْ نَشَاءُ وَلا يُرَدُّ بأْسُنَا عَنِ القَوْمِ المجْرِمِين).

انظر: التعريفات (١ / ١٤٨)، (٢٠١/١)، معجم ألفاظ العقيدة (١٩٣/١)، النبوات (٢٢ / ٦٣).

(٥) في (ظ): "يحمد"، وفي(ظك): "تحمل".

رسول إليهم، وأما في حق الخالق فهو سبحانه (أرحم)[١] بعباده من الوالدة بولدها، وهو قادر مع كمال رحمته، فإذا كان [كامل القدرة][٢] كامل الرحمة فما المانع أن يرسل إليهم رسولا رحمة [منه][٣] ،كما قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [٤] وقال النبي صلى الله عليه وسلم: " إنما أنا رحمة مهداة "[٥]، ولأن هذا من جملة إحسانه إلى الخلق بالتعليم والهداية، وبيان ما ينفعهم و[ما][٦] يضرهم كما قال تعالى: ﴿لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ [فِيهِمۡ][٧] رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ ﴾[٨] فبين تعالى أن هذا من (مننه)[٩] على عباده المؤمنين.

---

(١) في (ظك): " أنحم ".

(٢) ليست في (ظ).

(٣) ليست في (ظك)(ظ).

(٤) سورة الأنبياء: ١٠٧.

(٥) انظر: المستدرك: ١- كتاب الإيمان / رقم الصفحة(٨٢/١) /رقم الحديث (١٠٠).
ذكره الألباني في السلسلة الصحيحة ،.
انظر: سلسة الأحاديث الصحيحة: رقم الصفحة (٨٨٢/١) / رقم الحديث (٤٩٠).

(٦) ليست في (ظك).

(٧) في (ظ): "إليهم".

(٨) سورة آل عمران: ١٦٤.

(٩) في (ظ): "منته".

فإن كان المنكر ينكر قدرته على ذلك فهذا قدح في كمال قدرته، وإن كان (ينكر)[1] إحسانه بذلك فهذا قدح في كمال رحمته وإحسانه، فعلم أن (إرسال الرسول)[2] من أعظم (الدلالة)[3] على كمال قدرته وإحسانه والقدرة، والإحسان من صفات الكمال لا النقص، وأما تعذيب المكذبين فذلك داخل في القَدَر لما له فيه من الحكمة.

(١) في (ظك): "منكر".

(٢) في (ظك) "لرسال الرسل".

(٣) في (ظ): "الأدلة".

فصل[1]

وأما قول المشركين[2]: إن عظمته وجلاله يقتضي أن لا يتقرب إليه إلا (بواسطة)[3] وحجاب، والتقرب [إليه][4] بدون ذلك غض من جنابه الرفيع فهذا باطل من وجوه:

منها أن الذي لا يتقرب إليه إلا بوسائط وحجاب، (إما)[5] أن يكون قادرا على سماع [كلام جنده وقضاء حوائجهم بدون الوسائط والحجاب، وإما أن لا يكون قادرا، فإن لم يكن قادرا][6] كان هذا نقصا، والله تعالى موصوف بالكمال، فوجب أن يكون متصفا بأنه يسمع كلام [..][7] عباده بلا وسائط، ويجيب دعاءهم ويحسن إليهم بدون حاجة إلى (حجاب)[8]، وإن كان الملك قادرا على فعل أموره بدون الحجاب، وترك الحجاب [..][9] إحسانا ورحمة كان ذلك صفة كمال.

---

(١) الفصل الخامس عشر – في (ر): عنوان "تفنيد قول المشركين بالتقرب إلى الرب بالواسطة كالملوك"، و (م): عنوان "تقرب العباد إلى الله بلا وسائط ليس غضا منه"

(٢) كمشركي قريش، وعباد القبور من أمة محمد.

(٣) في (ظك): " بوسائط ".

(٤) زيادة في (ظ).

(٥) في (ظك): "إلا".

(٦) ليست في (ظ).

(٧) في (ظ): زيادة كلمة "كلام".

(٨) في (ظك): "الحجاب".

(٩) في (ظك): " كان ".

وأيضا فقول القائل: إن هذا غض منه إنما يكون فيمن يمكن الخلق أن يضروه، (و)[1] يفتقر في نفعه إليهم، فأما [..][2] مع كمال قدرته واستغنائه عنهم، و(أمنه)[3] أن يؤذوه فليس تقربهم إليه غضا منه، بل إذا [..][4] (قُدر)[5] اثنان أحدهما يقرّب إليه الضعفاء إحسانا إليهم، ولا يخاف منهم، والآخر لا يفعل ذلك، إما خوفا، وإما كبرا، وإما غير ذلك كان الأول أكمل من الثاني، وأيضا فإن هذا لا يُقال إذا كان ذلك بأمر المطاع، بل إذا أذن للناس في (القرب)[6] منه، ودخول داره ، لم يكن ذلك [سوء][7] أدب عليه، ولا غضا منه، فهذا إنكار على من (يعبده)[8] بغير ما شرع، ولهذا قال تعالى:﴿ إِنَّآ (أَرۡسَلۡنَٰكَ)[9] شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ [ ][10] ﴾[11]، وقال تعالى: ﴿ [ ][12] أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ﴾[13].

---

(١) في (ظك):"أو".

(٢) في (ظ): كلمة مضروبة.

(٣) في (ظك)(ظ): "أمن".

(٤) في (ظك) كلمة مضروبة.

(٥) في (ر)(م)(ق): "كان".

(٦) في (ظ): "فالتقرب" و(ر)(م)(ق): "التقرب".

(٧) ليست في (ظ).

(٨) في (ق): "تعبده".

(٩) في (ظ): "أرسالنا".

(١٠) زيادة في (ظ): "سراجا منيرا".

(١١) سورة الأحزاب: ٤٥ – ٤٦.

(١٢) غير واضحة في (ظ).

(١٣) سورة الشورى: ٢١.

فصل [١]

وأما قول القائل: إنه لو قيل لهم [أيما أكمل][٢] ذات توصف بسائر أنواع الإدراكات[٣] من الذوق والشم واللمس أم ذات لا توصف بها لقالوا: الأول أكمل ولم يصفوه بها.

(١) الفصل السادس عشر – في (ر): عنوان "الخلاف في وصفه تعالى بالذوق والشم واللمس"، و(م): عنوان "الأقوال في وصفه تعالى بالحواس الخمس".
ينظر: شرح الناظم على الجوهرة (١/٤٠٠).

(٢) في (ظك): "الأكمل".

(٣) وصف الله تعالى بسائر أنواع الإدراكات. **قال ابن تيمية:** ومن المعلوم أن الله تعالى لما وصف بالسمع والبصر –كما دلت عليه النصوص – ألزمت النفاة لأهل الإثبات إدراك الشم والذوق واللمس فمن الناس من طرد القياس ومنهم من فرق بين الثلاثة والاثنين ومنهم من فرق بين إدراك اللمس وإدراك الشم والذوق لكون النصوص أثبتت الثلاثة دون الاثنين، فإذا قال المعتزلة البصريون و القاضي أبو بكر و أبو المعالي وغيرهما ممن يصفه بالإدراكات الخمسة لمن لم يصفه إلا باثنين أو ثلاثة : يلزمكم طرد القياس لزمهم إما الفرق وإلا كانوا متناقضين ولم يكن هذا دليلا على إبطال اتصافه بالسمع والبصر كذلك إذا قال من جعل الإدراكات الخمسة تتعلق به كما فعله هؤلاء ومن وافقهم كالقاضي أبي يعلى ونحوه لمن أثبت الرؤية يلزمكم أن تصفوه بتعلق السمع والشم والذوق واللمس به كما قلتم في الرؤية كانوا أيضا على طريقين منهم من يذكر الفرق ومنهم من يفرق بين اللمس وغيره لمجيء النصوص بذلك دون غيره ، قال أبو المعالي في إرشاده : (فإن قيل : قد وصفتم الرب تعالى بكونه سميعا بصيرا والسمع والبصر إدراكان ثم ثبت شاهدا إدراكات سواهما : إدراك يتعلق بقبيل الطعوم وإدراك يتعلق بقبيل الروائح وإدراك يتعلق بالحرارة والبرودة واللين والخشونة فهل تصفون الرب تعالى بأحكام هذه الإدراكات أم تقتصرون على وصفة بكونه سميعا بصيرا، قلنا : الصحيح المقطوع به عندنا : وجوب وصفه بأحكام الإدراك إذ كل إدراك ينفيه ضد فهو آفة فما دل على وجوب وصفه بحكم السمع والبصر فهو دال على وجوب وصفه بأحكام الإدراك ثم يتقدس الرب تعالى عن كونه شاما ذائقا لامسا : فإن هذه الصفات منبئة عن ضروب من الاتصالات والرب يتعالى عنها وهي لا تنبئ عن حقائق الإدراكات فإن الإنسان يقول : شممت تفاحة فلم أدرك ريحها ولو كان الشم دالا على الإدراك لكان ذلك بمثابة قول القائل : أدركت ريحها ولم أدركه وكذلك القول في الذوق

(فتقول)[1] مثبتة الصفات لهم: في هذه الإدراكات ثلاثة أقوال معروفة، أحدها: إثبات هذه الإدراكات لله تعالى كما يوصف بالسمع والبصر، وهذا قول القاضي أبي بكر و[قول القاضي][2] أبي المعالي، وأظنه قول الأشعري نفسه، بل هو قول المعتزلة البصريين الذين يصفونه بالإدراكات.

وهؤلاء [و][3] غيرهم يقولون تتعلق به الإدراكات الخمسة أيضا كما تتعلق به الرؤية، وقد وافقهم على ذلك القاضي أبو يعلى في [المعتمد وغيره][4].

[و][5] القول الثاني: قول من ينفي هذه الثلاثة، كما ينفي ذلك كثير من المثبتة أيضا من الصفاتية وغيرهم، وهذا قول طوائف من الفقهاء من أصحاب [مالك و][6] الشافعي وأحمد وكثير من أصحاب الأشعري وغيره.

واللمس) قلت: ولا يلزم من تناقض هؤلاء – إن كانوا متناقضين – نفي الرؤية التي تواترت بها النصوص عن النبي صلى الله عليه و سلم.

أنظر: درء التعارض (١ / ٣٢٨) و(٥ / ٣٢٤)، بيان تلبيس الجهمية (٢ / ٣٦٢)، وأنظر منهاج السنة النبوية (٢ / ٣٣١).

(١) في (ر)و(م): "فنقول"، وفي (ظك)(ظ): "فيقال".

(٢) زيادة من (ظك).

(٣) ليست في (ظ).

(٤) ليست في (م).

(٥) ليست في (ظك).

(٦) زيادة في (ظك).

والقول الثالث: إثبات إدراك اللمس دون إدراك الذوق، لأن الذوق إنما يكون (بالمطعوم)[١]، فلا يتصف به إلا من يأكل، ولا يوصف به إلا ما يؤكل، والله سبحانه منزه عن الأكل [ ][٢]، بخلاف اللمس فإنه بمنزلة الرؤية، وأكثر أهل الحديث يصفونه باللمس، و(كذلك)[٣] كثير من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم (لا يصفونه)[٤] بالذوق.

وذلك أن نفاة الصفات من (المعتزلة)[٥] قالوا للمثبتة: إذا قلتم إنه يرى فقولوا [إنه][٦] يتعلق به سائر أنواع الحس، وإذا قلتم إنه سميع بصير فصفوه بالإدراكات الخمسة.

فقال أهل الإثبات قاطبة نحن نصفه بأنه يُرى وأنه يُسمع كلامه كما جاءت بذلك النصوص، و(كذلك)[٧] نصفه بأنه يَسمع ويَرى.

وقال جمهور [أهل][٨] الحديث والسنة: نصفه أيضا بإدراك اللمس لأن ذلك كمال لا نقص فيه، وقد دلت عليه النصوص بخلاف إدراك الذوق فإنه مستلزم للأكل و(ذلك)[٩] مستلزم للنقص كما تقدم.

---

(١) في (ق): "للمطعوم".

(٢) في (ظك):"يأكل أو يؤكل".

(٣) في (ظك): "لذلك".

(٤) في (ظك): "ولا يصفوه".

(٥) في (ظ): "المتزلة".

(٦) ليست في (ظ).

(٧) في (ظك) "لذلك" .

(٨) غير واضحة في (ظك).

(٩) في (ظ): "كذلك".

وطائفة من نظار المثبتة وصفوه بالأوصاف (الخمس)[1] من الجانبين، ومنهم من قال: إنه يمكن أن (تتعلق)[2] به هذه الأنواع كما تتعلق به الرؤية [ ][3] لاعتقادهم أن مصحح الرؤية الوجود ولم يقولوا إنه متصف بها، وأكثر مثبتي الرؤية لم يجعلوا مجرد (الوجود)[4] هو المصحح للرؤية، بل قالوا إن المقتضى أمور وجودية (لا أن)[5] كل موجود يصح رؤيته، وبين الأمرين [فرق][6]، فإن الثاني يستلزم رؤية كل موجود، بخلاف الأول، وإذا كان المصحح للرؤية (هي أمور وجودية)[7] لا يشترط فيها أمور عدمية، فما كان أحق بالوجود، وأبعد عن العدم كان أحق بأن (تجوز)[8] رؤيته، ومنهم من نفى ما سوى السمع والبصر من الجانبين.

---

(١) في (ظ)(م): "الخمسة".

(٢) في (ر)(م): "يتعلق".

(٣) في (ظ): جملة مضروبة.

(٤) في (ظ): "الوجه".

(٥) في (ظ): "لأن"، (م): "بل إن".

(٦) ليست في (ظ).

(٧) في (ظك): "هو أمر وجوديا ".

(٨) في (ظك): "يجوز".

فصل[١]

وأما قول (القائل)[٢] الكمال والنقص من الأمور النسبية[٣]: فقد بينا أن الذي يستحقه الرب [تعالى][٤] هو الكمال الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وأنه الكمال الممكن (للوجود)[٥]، ومثل هذا لا ينتفي عن الله أصلا، والكمال النسبي هو المستلزم {لنوع من [..][٦] النقص}[٧]، فيكون كمالا من وجه دون وجه، كالأكل للجائع كمال له، و[..][٨] للشبعان نقص فيه، لأنه ليس بكمال محض بل [هو][٩] مقرون بالنقص.

---

(١) الفصل السابع عشر – في (ر): عنوان "مسألة كون الكمال والنفص من الأمور النسبية"، و (م): عنوان "من خصائص الربوبية ما هو كمال للرب نقص للمخلوق"

(٢) في (ظك): "السائل".

(٣) النسبة من حيث هي لا تتصور إلا بين شيئين أعني المنسوب والمنسوب إليه ويكون تعلقها موقوفاً على تعلق كل واحد منهما دون العكس وقد يكون لبعض النسب مع كونه على هذه الصفة حالة أخرى وهي أن يكون بإزائه نسبة أخرى لا يعقلان إلا معاً وحينئذ تسمى نسبة متكررة كالأبوة مثلاً فإنها مع كونها نسبة بين ذاتي الأب والابن موقوفة تعلقها بإزائها البنوة التي حالها كذلك، والنسبة من حيث هي هي تصور ولا نقيض لها من هذه الحيثية لكن يتعلق بها الإثبات والنفي وكل واحد منهما نقيض الآخر. أنظر: كتاب الكليات (١ / ٩١١).

(٤) زيادة في (ظ).

(٥) في (ظ): "الموجود"، وفي (ق): "للموجود".

(٦) في (ظك): كلمة مضروبة.

(٧) ما بين الخاصرتين في (ظ): "شيئا من النقص"، وفي(ر)(م)(ق): "للنقص".

(٨) في (ظ): جملة مضروبة.

(٩) ليست في (ظ).

والتعالي والتكبر والثناء على النفس وأمر الناس بعبادته ودعائه والرغبة إليه ونحو ذلك مما هو [من][1] خصائص الربوبية[2] هذا كمال محمود من الرب [تبارك][3] وتعالى وهو نقص مذموم من المخلوق.

وهذا كالخبر عما هو من خصائص الربوبية، كقوله [تعالى][4]: ﴿(إِنَّنِيٓ)[5] أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾[7]، وقوله [تعالى][8]: ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾[9] وقوله [تعالى][10]: ﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسۡبِقُونَاۚ [سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ] [11]﴾[12]، وقوله [تعالى][13]: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ﴾[14]، وقوله

---

(١) ليست في (م).

(٢) انظر: تاج العروس مادة (ربب) (٢/٤)، و (وحد) (٥/٣٠٣).

(٣) ليست في (ظ).

(٤) زيادة في (ظ).

(٥) في (ظ): "إني".

(٦) سورة طه: ١٤.

(٧) سورة غافر: ٦٠.

(٨) ليست في (ر)(م)(ق).

(٩) سورة البقرة: ٢٨٤.

(١٠) زيادة في (ظ).

(١١) زيادة في (ظك).

(١٢) سورة العنكبوت: ٤.

(١٣) زيادة في (ظ).

(١٤) سورة غافر: ٥١.

[تعالى][1]: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ [يَجْعَل لَّهُۥ][2] مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾[3] وأمثال هذا (الكلام)[4] [الذي][5] يذكر الرب فيه عن نفسه بعض خصائصه وهو في ذلك صادق في إخباره عن نفسه بما هو [عليه][6] من نعوت الكمال، هو أيضا من كماله، فإن بيانه لعباده وتعريفهم ذلك (هو أيضا)[7] من (كماله)[8]، وأما غيره فلو أخبر بمثل ذلك عن نفسه، لكان كاذبا مفتريا، والكذب من أعظم العيوب والنقائص.

وأما إذا أخبر المخلوق عن نفسه بما هو (صادق فيه)[9]، فهذا لا يذم مطلقا بل [قد][10] منه إذا كان في ذلك مصلحة ،كقول النبي صلى الله عليه وسلم: " أنا سيد ولد آدم ولا فخر"[11]، وأما إذا كان فيه مفسدة راجحة، أو مساوية، فيذم لفعله ما هو مفسدة لا لكذبه،

---

(١) زيادة في (ظ).

(٢) في (ظ): "يجعله".

(٣) سورة الطلاق: ٢ – ٣.

(٤) في (ظك):"الكمال".

(٥) ليست في (ظ).

(٦) زيادة في (ظك).

(٧) في (م): "أيضا هو".

(٨) في (ظك): "كمال".

(٩) في (ظك): " فيه صادق ".

(١٠) ليست في (ظ).

(١١) انظر: صحيح مسلم: ٤٣- كتاب الفضائل / ٢- باب تفضيل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على جميع الخلائق، بلفظ (أنا سيد ولد آدم يوم القيامة).

وخرجه بنص المؤلف ابن ماجه في سننه

انظر: سنن ابن ماجه: ٣٧- كتاب الزهد / ٣٧- باب ذكر الشفاعة / رقم الصفحة (٢٧٣٩/١) رقم الحديث (٤٣٠٨).

والرب تعالى لا يفعل ما هو مذموم عليه، بل له الحمد على كل حال فكل ما يفعله هو منه حسن جميل محمود.

[ ][1] وأما [على][2] قول من يقول: الظلم منه ممتنع لذاته فظاهر، وأما على قول الجمهور من أهل السنة والقدرية (فلأنه)[3] إنما يفعل بمقتضى الحكمة والعدل، فأخباره كلها [صدق][4] وأقواله وأفعاله كلها حسنة محمودة واقعة على وجه الكمال الذي يستحق عليه الحمد، وله من الأمور التي يستحق بها [الحمد][5] الكبرياء والعظمة [ ][6] ما هو من خصائصه تبارك وتعالى.

[ ][7] فالكبرياء و[العظمة][8] له، بمنزلة كونه حيا [قيوما][9] قديما واجبا بنفسه، وأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه العزيز الذي لا ينال، وأنه (القهار)[10] لكل ما سواه، فهذه كلها صفات [كمال][11] لا يستحقها إلا هو، فما لا يستحقه إلا هو كيف يكون

قال الألباني: صحيح.

انظر: صحيح سنن ابن ماجه: ٣٧- كتاب الزهد / ٣٧- باب ذكر الشفاعة / رقم الصفحة (٤٠٢/٣) رقم الحديث (٣٤٩٦).

(١) في (ر): عنوان "امتناع الظلم منه تعالى لذاته أو بمقتضى حكمته"

(٢) ليست في (ظ)(ر)(م).

(٣) في (ر)(م)(ق): "فإنه".

(٤) زيادة في (ظك).

(٥) زيادة في (ظ).

(٦) في (ظ): "و".

(٧) في (م): عنوان "صفات الكمال يستحقها الله دون سواه"

(٨) ليست في (ظ).

(٩) ليست في (م).

(١٠) في (ظ): "القاهر"، وفي(ر)(م)(ق): "قهار".

(١١) ليست في (ظك)(ظ).

كمالا من غيره وهو معدوم لغيره، فمن ادعاه كان مفتريا منازعا للربوبية في خواصها كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "[يقول الله [..][١] تعالى][٢] العظمة إزاري والكبرياء ردائي فمن نازعني واحدا منهما عذبته"[٣].

وجملة ذلك: أن الكمال المختص بالربوبية ليس لغيره فيه نصيب، فهذا تحقيق اتصافه بالكمال الذي لا نصيب لغيره فيه، ومثل هذا الكمال لا [يمكن أن][٤] يكون لغيره فادعاؤه منازعة للربوبية وفرية على الله.

---

(١) في (ظك) : كلمة مضروبة.

(٢) ليست في (م).

(٣) انظر: سنن أبي داود: ٣١- كتاب اللباس / ٢٦- باب ما جاء في الكبر / رقم الصفحة (١٥٢٢/١) /رقم الحديث (٤٠٩٠).

قال الألباني: صحيح.

نظر: صحيح سنن أبي داود: ٢٦- كتاب اللباس / ٢٩- باب ما جاء في الكبر / رقم الصفحة (٥١٧/٢) /رقم الحديث (٤٠٩٠).

(٤) زيادة في (ظك).

[ ][1] ومعلوم أن النبوة كمال (للنبي)[2] ،وإذا ادعاها المفترون كمسيلمة[3] وأمثاله، كان ذلك نقصا منهم لا لأن النبوة نقص، ولكن دعواها ممن ليست له [هو][4] النقص، وكذلك لو ادعى العلم والقدرة والصلاح من ليس متصفا بذلك كان مذموما ممقوتا، وهذا يقتضي أن الرب تعالى متصف بكمالٍ لا يصلح للمخلوق، وهذا لا ينافي أن ما كان كمالا (للموجود)[5] من حيث هو (موجود)[6]، فالخالق أحق به، ولكن يفيد أن الكمال الذي يوصف به المخلوق بما هو [..][7] منه [..][8] إذا وصف الخالق بما هو منه فالذي للخالق لا يماثله ما للمخلوق ولا يقاربه.

---

(١) في (م): عنوان "ادعاء النبوة من المتنبئين نقص"

(٢) في (ظ) و(ر): "النبي".

والنبي من أوحي إليه بملك أو ألهم في قلبه أو نبه بالرؤيا الصالحة فالرسول أفضل بالوحي الخاص الذي فوق وحي النبوة لأن الرسول هو من أوحي إليه جبرائيل خاصة بتنزيل الكتاب من الله.

انظر: التعريفات (٢٠١/١)

(٣) أبو ثمامة مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي ، متنبئ، من المعمرين، وكان وتلقب في الجاهلية بالرحمن، وعرف برحمان اليمامة، ولما ظهر الإسلام وفد على النبي مع قومه وأعطاه كما أعطى الوفد ولما رجعوا إلى ديارهم كتب مسليمة إلى النبي صلى الله عليه وسلم: "من مسيلمة رسول الله إلى محمد رسول الله، سلام عليك"، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم ثم توفى النبي صلى الله عليه وسلم قبل القضاء على فتنته، فقتله خالد بن الوليد زمن أبي بكر في حروب الردة سنة (١٢ هـ).

انظر: الأعلام (٧ / ٢٢٦).

(٤) ليست في (م).

(٥) في (ظك): "للوجود".

(٦) في (ظك): "للوجود".

(٧) في (ظك): حرف مضروب.

(٨) في (ظك): حرف مضروب.

وهذا حق فالرب تعالى مستحق للكمال مختص به على [كل][1] وجه لا يماثله (فيه)[2] شيء، فليس له سمي ولا كفؤ [من خلقه][3]، سواء كان الكمال مما لا يثبت منه شيء للمخلوق كربوبية العباد والغنى المطلق ونحو ذلك، أو كان مما يثبت منه نوع للمخلوق، فالذي يثبت للخالق منه [نوع][4] هو أعظم مما يثبت من ذلك للمخلوق، عظمة هي أعظم من فضل أعلى المخلوقات على (أدناها)[5]، و[ملخص][6] ذلك أن المخلوق [يذم][7] منه (الكبرياء)[8]، و[التجبر][9]، وتزكية (نفسه)[10] أحيانا ونحو ذلك.

[ ][11] وأما قول السائل: فإن قلتم نحن نقطع النظر عن متعلق الصفة، وننظر فيها هل هي كمال [أم][12] نقص، (وكذلك نحيل)[13] الحكم عليها بأحدهما، لأنها قد تكون كمالا لذات نقصا لأخرى على ما ذكر.

---

(١) زيادة مثبتة من هامش (ظك).

(٢) في (ظ): "فليس".

(٣) زيادة في (ظ).

(٤) ليست في (ظ).

(٥) في (ظ): "أدناهي".

(٦) ليست في (ظك).

(٧) في (ظك): "تذم".

(٨) في (ظ): "الكبر".

(٩) في (ظك): "المتجبر".

(١٠) في (ظ): "النفس".

(١١) في (ر): عنوان "كون بعض الصفات كمال لذات ونقصا لأخرى خاص بالخلق" و (م): عنوان "الكمال بلا نقص كمال مطلق"

(١٢) في (ظك): "أو".

(١٣) في(ظك)(ر)(م): "فذلك يحيل"، وفي (ظ): " فذلك نحيل".

فيقال: بل نحن نقول الكمال الذي لا نقص فيه (للممكن)(١) الوجود هو كمال مطلق لكل ما يتصف به.

وأيضا فالكمال الذي هو كمال للموجود من حيث هو موجود يمتنع أن يكون نقصا في بعض الصور، لأن ما كان نقصا في بعض الصور [تاما في بعضها](٢) هو كمال لنوع من الموجودات دون نوع، فلا يكون كمالا (للموجود)(٣) من حيث هو (موجود)(٤).

ومن الطرق التي بها يعرف ذلك: أن (نقدر)(٥) موجودين: أحدهما متصف بهذا، والآخر بنقيضه، فإنه يظهر من ذلك أيهما أكمل، وإذا قيل هذا أكمل من وجه وهذا أنقص من وجه لم يكن كمالا مطلقا.

والله [سبحانه وتعالى](٦) أعلم، [آخرها](٧) والحمد لله رب العالمين [وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم](٨).

---

(١) في (ظك)(ظ)(ر)(م): "الممكن".

(٢) في(ر)(م)(ق):"تاما في بعض" ، وفي (ظ): " فإنما ".

(٣) في (ظك)(ظ): "للوجود".

(٤) في (ظك)(ظ): "وجود".

(٥) في (ظ): "تقدر".

(٦) زيادة في (ظ).

(٧) زيادة في (ظك).

(٨) ليست في (ظك).

[تم السؤال المعروف بالكمال في بيان الأكملية لصفات الكبير المتعال الذي له الكمال الذي لا يماثله فيه كمال، يوم السبت عشر ربيع أول شهور سنة سبع وسبعين وسبعمائة، حرره محمود بن عثمان الكرمي رزقه الله متابعة السنة المحضة][1].

(١) في (ظ): "وافق الفراغ من تعليقها يوم الثلاثاء في شهر ذي القعدة من نسخة قديمة تاريخها سنة٧٣٩هـ"، وفي (ر) و(م): "وافق الفراغ من تعليقها يوم الخميس بعد العصر ثامن عشر المحرم من سنة – ست ثلاثين – وسبعمائة" (انتهى). ما بين الشرطتين في (م): "ست وثلاثين وسبعمائة هجرية".